دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سرت

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت

العدد الحادي عشر ،مارس2018م

11

ISSN 2518 5985

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت
العدد الحادي عشر، مارس 2018 م

المشرف العام :

د. حسين مسعود أبومدينة

رئيس التحرير

د. محمد الساعدي أصبيع

أعضاء هيئة التحرير

د. محمد عمـــر رمضـان
د. فرحة مفتاح الشريدي
د. ســـعد عمر عبدالعزيز
د. محمـــد علي الفقـــهي

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني

Email : Abhat@su.edu.ly

مجلة أبحاث

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الآداب - جامعة سرت
العدد الحادي عشر ، مارس 2018 م

ABHAT

JOURNAL OF ARTS FACULTY

دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع القانوني
393 / 2015م
رقم الايداع الدولي
ISSN 2518 5985

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العدد الحادي عشر ، مارس 2018 م

شروط النشر:

- لغة المجلة هي اللغة العربية، كما تقبل المجلة بحوثا في تخصص اللغتين الانجليزية والفرنسية.
- يجب ألا يكون البحث قد سبق نشره أو الفع به لأية مطبوعة أخرى أو مؤتمر علمي.
- أن تكون للبحث مقدمة تثار فيها الإشكالية التي يرغب الباحث في تناولها بالدراسة والتحليل.
- أن يكون البحث مراعيا للأصول العلمية في البحث العلمي والتوثيق.
- ينبغي ألا تزيد عدد صفحات البحث على (30) صفحة.
- تعطى الاقتباسات والتعليقات والهوامش أرقاما مسلسلة في متن البحث على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.
- تلحق الهوامش بآخر البحث بحجم (12).
- تخضع البحوث التي ترد إلى المجلة للتقييم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك وفقا للأسس المتبعة . وقد يعاد البحث إلى كاتبه لإجراء بعض التعديلات النهائية حسب رأي المقيمين.
- يقدم البحث على قرص مضغوط (C D) وثلاث نسخ مكتوبة بالحاسوب، بخط حجم (14)، نوع (Traditional Arabic).
- يكتب الباحث اسمه، وجهة عمله، وعنوان البحث على واجهة البحث.

- يرفق مع البحث السيرة الذاتية للباحث للمرة الأولى.
- البحوث المقدمة إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تنشر.
- البحوث التي تنشر في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها.
- ترسل إلى صاحب البحث المنشور عدد خمس نسخ من العدد الذي نشر فيه البحث.
- يشترط في قبول البحوث التزامها بالشروط السابقة.

للراغبين في نشر بحوثهم العلمية بهذه المجلة الاتصال بهيئة التحرير بمقرها بمبنى كلية الآداب بجامعة سرت، أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة:

Email : Abhat@su.edu.ly

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
رسالة إرشاد الغويِّ لمعنى اللفظِ اللغويِّ. تحقيق: د. عمر على سليمان الباروني.	34 - 1
دروس القوافي في معجم كتاب العين. د. سليمان رمضان الأسطى.	58 - 35
دراسة وصفية تحليلية لمعنى (إنْ) في قوله تعالى ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾. د. على سالم جمعة شخطور.	84 - 59
المنهجية العلمية بين الفقه والنحو. د. حليمة أحمد بيت المال.	112 - 85
المعاني المطروحة حقيقتها ومفهومها في النقد العربي. د. سليمان مختار محمد إسماعيل.	132 - 113
آليات السرد بين مقامات الحريري والسرقسطي. د. أمينة الشريف سالم عقيلة.	186 - 133
بشير السعداوي مستشاراً سياسياً للملك عبدالعزيز بن سعود(1939– 1946م). د. ارويعي محمد على قناوي.	230 - 187
جيومورفولوجية التموجات الرملية في حوض وادي تلال. د. سليمان يحيى السبيعي. د. محمود علي المبروك.	276 - 231
محطات الوقود في مدينة طرابلس بين ضرورة خدماتها وآثار مخلفاتها. د. نجاة محمد المهدوي.	292 - 277
التغير في استخدامات الأرض بمنطقة مصراتة (دراسة جغرافية). د. علي عطية أبوحمرة. د. إسماعيل مصباح الزاوية.	306 -293

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
الضغوط المؤثرة على الممارسة المهنية الاعلامية "دراسة ميدانية للقائم بالاتصال بمدينة بني وليد الليبية" د. عبدالله محمد عبدالله أطبيقة.	356 – 307
الموضوعية في البحث الاجتماعي. د. حسن علي ميلاد فرج. أ. محمد احمد مفتاح ابراهيم	370 – 357
التغير الوظيفي للأسرة وتحديات العولمة. أ. فاطمة منصور فرج.	400 – 371
Le Majnoun de Layla en Europe. Dr/ Abdelhakim Almahdi Ibrahim Alcherif	408 – 401

الافتتاحية

لاشك بأن العلاقة بين كم الإنتاج العلمي المتمثل في الإصدارات العلمية من كتب و دوريات و مجلات و كذلك حجم المساهمة في خدمة المجتمع ومكانة أي مؤسسة تعليم عالي هي علاقة طردية. فكلما أزداد حجم هذا الإنتاج وتنوعت طبيعة هذه الخدمات كلما ارتفعت مكانة هذه المؤسسة وذاع صيتها وكسبت احترام وتقدير الجميع بالداخل والخارج. وإيماناً منا بهذا المبدأ ورغم الصعوبات التي مرت وتمر بها بلدنا بشكل عام ومدينة سرت بشكل خاص، إلا أن هيئة تحرير مجلة أبحاث لم تذخر جهداً من أجل المحافظة على استمرارية صدورها في الوقت المحدد. وعليه فانه من دواعي سرورنا كهيئة تحرير مجلة أبحاث أن نضع بين أيديكم العدد الحادي عشر من المجلة. هذا العدد يحمل في طياته مجموعة من الأبحاث العلمية المحكمة والمتنوعة في مواضيعها واهتماماتها والمتوحدة في أهدافها والمتمثلة في نشر المعرفة وإثراء البحث العلمي كلاً حسب تخصصه. ويبلغ عدد الأبحاث المنشورة في هذا العدد أربعة عشر بحثاً في مواضيع بمختلف التخصصات اللغوية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية والإعلامية لأساتذة أجلاء خصصوا جزء من وقتهم الثمين للبحث العلمي. وكلنا أمل بأن يسهم تناول هذه المواضيع في إثراء النقاش العلمي البناء وإضافة المعلومة القيمة التي تسهم في الرفع من الوعي بالعديد من القضايا الهامة التي تمس مجتمعنا بشكل مباشر وتسهم في تطوره وتقدمة في جميع مناحي الحياة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر للسادة الباحثين المشاركين في هذا العدد كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أنجاز هذا العمل.

و أخيراً، بالرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الهيئة في إخراج وتقديم هذا العدد بالشكل المرضي، إلا أن هذا العمل يبقى عملاً بشرياً لا يخلوا من الهفوات والأخطاء غير المتعمدة والتي إن وجدت نرجو من قراءنا الأعزاء أن يلتمسوا لنا العذر في ذلك، ويسرنا أن نتلقى أرائكم واقتراحاتكم وملاحظاتكم عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة حول هذا العدد والأعداد السابقة بما يسهم في تحسين وتطوير المجلة شكلاً ومضموناً.

والسلام عليكم

هيئة التحرير

2018/03/01م

الموضوعية في البحث الاجتماعي

د. حسن علي ميلاد فرج
قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/ جامعة سرت

أ. محمد احمد مفتاح ابراهيم
قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/ جامعة سرت

مقدمـــة

إذا كان البحث الاجتماعي في أبسط صورة هو الطريقة العلمية المنظمة التي تستخدمها لدراسة الواقع الاجتماعي بغية التوصل إلى حقائق جديدة يمكن استخدامها والاستفادة منها علمياً، وهو أيضاً منهاج لاكتشاف المعارف الاجتماعية الجديدة التي يمكن توصيلها والتحقيق من صدقها مستقبلاً.

ومن المتعارف عليه أن طرق البحث العلمي في علم الاجتماع بشكل خاص تتطلب جملة من الإجراءات المنهجية المتسقة المرتبط بعضها البعض بشكل منطقي . لأنها تمثل مسيرة منهجية منظمة على قدر من الأهمية فهي مرتبطة بمراحل علمية متسلسلة تسلسلاً منطقياً بدءا من الفكرة الأساسية في اختيار مشكلة البحث وشعور الباحث بأهميتها وفائدتها بالنسبة للمجتمع والبحث العلمي وانتهاء بالتقرير العام للبحث .

ومع تعقد الحياة الاجتماعية والتغير الاجتماعي السريع ازدادت الظواهر والمشكلات الاجتماعية من حيث العدد والنوع وأصبح الكشف عن هذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية والتعامل معها وتحديد العوامـــل والأسباب التي أدت إليها ممـــا يتطلب ضـــرورة إخضـــاعها للبحث العلـــــمي الاجتماعي.

ومن معايير البحث العلمي الاجتماعي ضرورة التزام الباحث بقواعد البحث العلمي ومن بينها الموضوعية في الدراسات العلمية ويقصد بذلك البعد عن الذاتية سواء في اختيار المشكلة أو دراستها دراسة بحثية دونما التحيز لرأي معين أو وجهة نظر محددة أو رأي جماعي والبعد عن التوجه الإيديولوجي والارتباط بنسق فكري متكامل ينظر له أنه الموصل إلى الحقيقة وأيضا البعد عن الحكم القيمي ويقول أن ما يصل إليه من حقيقة في النتائج ضارة أو نافعة.

ومن هنا نرى إن التوجه الإيديولوجي يؤثر على الموضوعية في مرحلة حكم القيمة للباحث في تناوله النتائج وتحليلها وليس قبل ذلك ولكي يتضح ذلك يجب علينا إن نتناول عملية البحث العلمي الاجتماعي في بدايتها.

1- مفهوم البحث الاجتماعي:

إن البحث بشكل عام هو عملية تجميع للبيانات والحقائق عن العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص لفحصها وفق مناهج وأساليب علمية مقررة يكون الباحث منها موقف معين ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة هذه النتائج هي ثمرة البحث الاجتماعي.

حاول كثير من المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي وضع تعريف دقيق لمفهوم البحث من بين تلك التعريف أنه سعى وراء المعرفة بأتباع أساليب علمية مقننة ومنها انه استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف علمية يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي ومنها انه " استقصاء دقيق يهدف الي اكتشاف حقائق وقواعد عامه يمكن التحقيق منها مستقبلا ومنها انه "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك لتحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[1].

ويتميز نمط البحث الاجتماعي بخاصتين فهو بحث علمي بمعني أنه امبريقي بمعنى انه قد تم الحصول على بياناته والتحقق منها عن طريق الملاحظة، اما الخاصة الثانية ان البحث الاجتماعي، بمعنى أن موضوع الدراسة يتصل بأعضاء المجتمع، وتصرفاتهم، وأفكارهم ومشاعرهم وكيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض ، كما أنه يهتم بالجماعات التي يشكلها أعضاء المجتمع، والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء هذه الجماعات مع التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع [2].

ويعرف أيضاً البحث الاجتماعي في أبسط صورة هو الطريقة العلمية المنظمة التي تستخدم لدراسة الواقع الاجتماعي بغية التوصل أي حقائق جديدة يمكن استخدامها والاستفادة منها علميا وعمليا وهو أيضا منهاج لاكتشاف المعارف الاجتماعية الجديدة التي يمكن توصيلها والتحقيق من صدقها مستقبلا[3].

أن الحاجة إلى الدراسات والبحوث الاجتماعية لها أهمية خاصة ويعطي المجتمع اهتمامه بهذه البحوث للوصول لأكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية إلى الإنسان وتضمن له تفوق على غيره وأدا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماماً كبيرا للبحث الاجتماعي فذلك يرجع إلى أنها أدركت إن عظمت الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية والبحث الاجتماعي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وقد أصبحت منهجية البحث الاجتماعي وأساليب القيام بها في الأمور المسلم بها في مراكز البحوث إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة .

مما سبق يتضح أن البحث الاجتماعي ما هو إلا طريقة منظمة للكشف عن حقائق جديدة، أو التحقق في الحقائق القديمة ومعرفة تتابع هده الحقائق وارتباطها وتفسيرها بوضع القوانين والنظريات التي تربط بين هذه الحقائق وأن الهدف الاساسي للبحث الاجتماعي وتفسير الحياة الاجتماعية والوصول إلى أكبر قدر من التعميم والتنبؤ بخصوصها[4].

2- مناهج البحث في علم الاجتماع:

عند اختيار الباحث لنوع الدراسة وكذلك المنهج الذي يستخدمه في دراسته، وكذلك أدوات جمع البيانات عليه أن يدرك أولا طبيعة العلاقة القوية بين مجموعة من الحقائق أولها الهدف من الدراسة سواء أكانت علمية أو عملية التي يسعى الباحث نحو تحقيقها من وراء إجراء دراسته، ثم يبنى على ذلك إلمامه التام بنوع المنهج الدي يناسب طبيعة دراسته ذلك الإلمام والفهم الذي ساعده في اختيار هذا النوع من المناهج أو ذاك، وهذا لا يجد الباحث صعوبة في اختيار الأدوات التي تمكنه من جمع بيانات دراسته أو قياس المتغيرات المشتملة عليها[5].

والجدير بالذكر هنا أن مناهج البحث تحتوي على عدة تصنيفات بحيث تجمع هذه التصنيفات المتشابه تحت عنوان واحد ويختلف الذين اهتموا بوضع بحوث يهتم بهذا المجال في كيفية تصنيف بعد الأنواع ويختلفون بأوجه أخرى .

ولا توجد هناك اتفاق عام بين الباحثين في الماضي والحاضر حول وضع تصنيف موحد لا مناهج وأساليب البحث العلمي ، فبعضهم يأخذ بالمناهج الرئيسية فقط، وآخرون

يعتبرون المناهج الفرعية مناهج رئيسية ، وإذا كان هناك شبه اجماع على كثير من هذه الأنواع فإن اختلاف في تصنيفها فسوف ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على دراسة المناهج المستخدمة في علم الاجتماع، أو المداخل العامة التي يستعين بها الباحث في رؤية الواقع الاجتماعي من زاوية معينة، أو أخرى وكما يلي :-

أ- **المنهج التاريخي**: يستند هذا المنهج إلى البيانات التاريخية التي ظهرت على مسرح الحياة وتنقسم هذه البيانات إلى .

1. آثار إنسانية في شكل مباني وانشاءات أو أدوات ومعدات .
2. بيانات شفوية في شكل قصص وحكايات تنتقل من جيل إلى جيل .
3. وثائق أو آثار مكتوبة في شكل أي نوع من أنواع التسجيل[6].

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع أن نحدد مفهوم منهج التاريخي وذلك باعتبار أن المنهج التاريخي لا ينفصل عن التاريخ وبذلك نعرفه أنه الطريقة التي يتبعها الباحث التاريخي في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها التي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي المختلفة للحقائق التاريخي، ويستعمل في سبيل جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج الهامة [7].

ب- **المنهج الوصفي**: يعرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات الدقيقة التي تطور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره وهذا التعريف يوضح أن المنهج الوصفي يهدف إلى تحقيق الآتي:

1. جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر
2. صياغة عدد من التعميمات التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظري محدد لعلاج مشكلات الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي .
3. الخروج بنتائج وتوصيات التي يمكن الاسترشاد بها في مجال التخطيط الاجتماعي .

ويعرف المنهج الوصفي أيضا بأنه الأسلوب أو الطريقة العلمية التي تتمكن بواسطتها من معرفة كل ما يتعلق بالواقع الاجتماعي وخصائصه[8].

ج- المنهج التجريبي: ويعرف على أنه القدرة على توفير كافة الظروف التي من شأنها أن تجعل ظاهر معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحدده بنفسه"[9] وأيضاً هناك عدة تعريفات للمنهج التجريبي منها:

- يعرف المنهج التجريبي بأنه عبارة عن إجراء بحثي فيه يقوم الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محـددة حيث يتحكم في بعض المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغيرات التابعة [10].

- يعرف المنهج التجريبي بأنه أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لاختيار الفروض التي يستعملها خاصة عن الرغبة في تأثير متغير واحد مستقل في متغير واحد مستقل في متغير تابع ومع أبعاد أو تحييد أثر المتغيرات المستقلة الأخر ى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين ومن خصائص هذا النوع من المناهج التجريبية أنه يمكن توجيه لعناية نحو عدد من المتغيرات ويمكن اختبار صحة الفروض المدروسة ،كما يمكن إعادة الدراسة عن طريقة هذا الأسلوب أكثر من مرة ويمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر وذلك لدراسة أثر كل منها على الآخر [11].

3- أهمية البحث الاجتماعي في مجتمعنا المعاصر:

حاول الإنسان منذ القدم أن يتعرف على عناصر البيئية المحيطة به، ويكتشف الكثير من أسرارها ، ويقف على حقيقة القوى الموجهة لها.

فالإنسان منذ خلق محب للاستطلاع، كما أنه لا يستطيع أن يحيا وسط الظواهر والأشياء دون أن يكون لنفسه عنها بعض الأفكار التي تساعده على تحديد سلوكه تجاهها، والتي تمكنه من القضاء على المشكلات التي تعترض سبيل حياته، وقد ترتب على هذه المحاولات زيادة حصيلة الإنسان من المعرفة وفهمه لكثير من الظواهر المحيطة به[12].

ويعد البحث العلمي وسيلة هادفة إلى وصف حالة ما وتفسيرها تفسيراً دقيقا وتحتاج الكثير من الدول خاصة الدول العربية في ظل التطورات المتلاحقة التي نشهدها هذه الآونة إلى البحث العلمي من أجل التوصل للنتائج ومعلومات دقيقة وزيادة المعرفة وتدعيم التفكير

الابداعي لدى أبناء هذه الدول بجانب ذلك أيقنت الدول العربية أنها بحاجة شديدة إلى التخلص من ذلك هي البحث العلمي حيث يشكل البحث العلمي أهمية كبيرة بالنسبة للباحث يقوم به ويعود أيضا بالنفع على المجتمع ككل ويعتمد البحث العلمي بشكل رئيسي على الدراسات السابقة التي تعطي الباحث نظرة عامة وشاملة عن الأوضاع السابقة ومن ثم تقوده إلى التوصل إلى نتائج تمتاز بدقتها[13].

ويلعب البحث العلمي دورا حيوياً في مختلف المجالات الإنسانية المتصلة بقضايا القطاعات الانتاجية والخدمية بالدولة، فهو المدخل والألية لمعالجة المشكلات المصاحبة لتدني وإخفاق أوجه الانشطة بهذه القطاعات.

ويكتسب البحث العلمي في الوقت الراهن أهمية بالغة لدوره في دعم قضايا التنمية المستدامة بالدولة التي تضمن تحقيق الرفاهية من منظورها الاقتصادي والاجتماعي[14].

ومن مظاهر اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي ما تخصصه له من أموال طائلة في ميزانياتها وميزانية مؤسساتها العلمية والصناعية قد تصل إلى بلايين الدولارات في بعض الدول المتقدمة[15].

ومع تقدم العلوم الطبيعية في الوقت الذي عجزت فيه العلوم الاجتماعية عن أن تتمشى معها فنشأت هوة واسعة بين المعرفة في الميدانين الطبيعي والاجتماعي. ونلاحظ التقدم والرقي الذي توصلت أليه العلوم الطبيعية نجد أن العلوم الاجتماعية بصورة خاصة والعلوم الإنسانية بصورة عامة مازالت علوما وصفية ناشئة في كثير من أركانها لم تصل بعد إلى مرحلة التعميم والكشف عن القوانين ولكن هناك انفتاح في تقدم العلوم الاجتماعية ورقيها ثم وصولها إلى المستوى الذي حققته العلوم الطبيعية ينحصر في الأخذ بأساليب التفكير العلمي الصحيح وطرق البحث العلمي المناسبة.

فكل بحث اجتماعي علمي يمكن أن تكون له ثلاث فوائد مترابطة متداخلة هي:-

الأولى: أن النتائج أو التفسيرات التي يؤدي إليها البحث قد تكون هامة وقيمة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية، من حيث إلقاء مزيد من الضوء على السلوك الفردي والجماعي.

الثانية: إمكان استفادة الاخصائيين والعاملين والقادة والمرشد الزراعي والصحي من نتائج البحث وكل هؤلاء يمكن أن يفيدوا من نتائج البحث في تحقيق أهدافهم.

الثالثة: تتصل بالجمهور عامة. أي كل المواطنين الذين يعيشون ويتكيفون مع المطالب المتغيرة للمجتمع الحديث، وقد تساعد النتائج كل فرد على فهم فاعليات النشاط الإنساني وإمكانياته كوسيلة لتحقيق حياة فردية وجماعية أكثر اشباعاً[16].

4- دور الموضوعية في البحث الاجتماعي:

بعد أن استقلت العلوم الطبيعية عن الفلسفة وأخذت بتطوير مناهجها وتقنياتها العلمية. ظهر في القرن التاسع عشر م. دعوة من قبل علماء الاجتماع الأوائل ((أوجست كونت)) و ((أيميل دور كايم)) إلى تفسير المجتمع تفسيرا علميا متخذين من منهج العلوم الطبيعية نموذجا للحياد والموضوعية، باعتبار أن المجتمع مثل الطبيعة تحكمه مجموعة في القوانين يمكن أن تساعد في التحكم بالمجتمع، وهو ما عبر عنه ((أوجست كونت)) بقوله المعرفة من أجل التنبؤ والتنبؤ من أجل التحكم[17].

تباينت استجابات الباحثين لتلك التحديات التي تواجه البحث في مجال العلوم الاجتماعية. فمنهم من تصدى لها، واعيا بتبعاتها وملتزماً بحلها ومنهم من سعى إلى الالتفاف حولها، مهادناً أو مناوشاً يلتقط من مسائلها ما تيسر له حله، ومنهم من قنع في موقفه من هذه التحديات بالاستلام لها مبدئيا في قدرة العلوم الاجتماعية على قهرها.

ومن المعروف أن التحديات تتجمع حول قطبيين هما موضوع الدراسة من جهة والباحث من جهة أخرى لتمسي صعابا على منهج البحث أن يعالجها وعقبات عليه أن يتجاوزها. وهي على هذا النحو تتعلق بقضية الموضوعية.[18]

والموضوعية تعني الحياد التام إزاء الحقائق التي نجمعها فلا نجمع من الحقائق ما يتوافق مع ميولنا ووجهات نظرنا وحسب، أو ينحاز لرأي معين أو وجهة نظر محددة لمجرد أنها تشبع هوى في نفوسنا وتؤدي إلى النتيجة التي يستريح إليها، بل يجب أن نجمع كل الحقائق حول موضوع البحث حتى لو كانت متناقضة تماماً مع الباحث من قبل.[19]

وعلى الرغم ممن أستمر الجدل حول صعوبة التزام الموضوعية في الدراسات الاجتماعية إلا أن الموضوعية تبقى تحتفظ بأهميتها باعتبارها مرأة عاكسة للحياد العلمي والتجرد من الاهواء والرغبات الشخصية .[20]

ومن معايير الجماعة العلمية ضرورة الالتزام بالموضوعية في البحث العلمي ويقصد بالموضوعية البعد عن الذاتية (التحيز لرأي ذاتي ساذج أو رأي جماعي جاهز يوفر مكانة مميزة للباحث بين أفراد هذه الجماعة رغم أن الرأي ليس له سند من الواقع) والبعد عن الحكم القيمي ويقول أن ما يصل إليه من حقيقة ضار أو نافع في دراسة الظاهرة أي الفصل بين العلم والتطبيق او الفصل بين البحث العلمي والتوجيهات المرتبطة بالتطبيق بالمعنى الواسع لهذه الكلمة.[21]

ترتبط المناهج العلمية في دراسة الانسان والظواهر الكونية بإشكالية الموضوعية والذاتية، فإذا كان كيانا ماديا، فبالإمكان رصده بشكل مادي خارجي أما وأن الإنسان كيانا مركبا يحتوي عناصر مادية وعناصر غير مادية فالرصد الموضوعي يصبح غير كافي ورغم أن العلوم الاجتماعية شقت طريقاً شاقاً بحثا عن مناهج تحقق هذا المسعى إلا أنها لم تجد ضالتها في كنف النموذج الطبيعي ومع ذلك ما يزال الجهد البحثي مستمر.[22]

والباحث الذي يتحرى الموضوعية في الدراسة يتناول الظواهر كما هي وفي صورتها الواقعية ويستعين بالأساليب التي تتسم بالصدق والثبات ويصل إلى نتائجه بعد الموازنة والقياس، ويعرضها بالطريقة التي هي عليها لا كما ينبغي أن تكون أما الباحث ذو النظرة الذاتية فإنه لا يهتم باستخدام الأدوات والمقاييس التي تساعد تقليل مخاطر التميز الذاتي.[23]

أن الباحث ينبغي أن يكون في بحثه يتجرد من ذاتيته، وينقل الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع وأن لا يخفى الحقائق التي تتوافق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة.[24]

الخاتمة:

هناك ارتباط واضح بين المنهج العلمي في دراسة الإنسان والظواهر الاجتماعية بإشكالية الموضوعية والذاتية فإذا كان الإنسان كياناً مادياً فبالإمكان رصده بشكل مادي أما أن الإنسان كياناً مركباً يحوي على عدة عناصر مادية وغير مادية فالرصد الموضوعي غير كافي

أما بما يتصل بالموضوعية لكي تصل إلى مؤداها لابد أن يؤثر ويتأثر بها الباحث لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن الموضوعية ممكنة التطبيق بالعلوم الاجتماعية ولكن لا يمكن أن تتحقق إلا بعد أن يعلن الباحث صراحة عن المنظور الذي ينطلق منه حتى يمكن أخذ بعين الاعتبار في دراسات مغايرة ولا يقع الباحث فريسة تنميط نموذج عالمي للموضوعية.

والموضوعية مبدأ عام للبحث الاجتماعي ويجب على الباحث أن يتحاشى الآثار المؤثرة عليه نتيجة للتوجه الأيديولوجي في البحث العلمي ويتمثل في اختيار المشكلة والبناء النظري للبحث وفي أيضاً الاطار المرجعي للبحث

ويمكن القول هنا لا يمكن منع الباحث من انتمائه الأيديولوجي ولكن هناك ضوابط يجب على الباحث أن يراعيها من أجل تحقيق الموضوعية في بحثه وخروجه بنتائج علمية يمكن الوثوق بما، وأيضا أن يتنبأ بسير الأحداث وذلك في ضوء البناء الاجتماعي القائم يلتزم الباحث فيه بهدف التنمية الاجتماعية أي العمل على تغيير الواقع، فالموضوعية مهما تعددت تعريفاتها لن تعدو أن تكون في الأمر سعياً لمشاركة الغير وتهيئة الظروف للمشاركة في المعرفة والإجماع على الحكم بتأمين مسافات متكافئة بين الباحثين بالنسبة للموضوع فهي إذن قيمة إنسانية رفيعة .

التوصيات:

1- يجب أن يكون الباحث موضوعياً في كتابته وبحثه وهذا يتطلب بالابتعاد عن العاطفة المجردة من البحث من أجل الوصول إلى الحقائق، أي يجب أن يبتعد عن إعطاء أراء شخصية أو معلومات غير معززة بالآراء المعتمدة والشواهد المقبولة.

2- يجب أن يكون الباحث موضوعي أثناء قيامه بالبحث العلمي، فلا يجب عليه أن يضع أهداف من المستحيل تحقيقها بل يجب أن يكون موضوعياً ويحدد أهداف بإمكانه الوصول إليها.

3- الابتعاد عن الآراء التي لم يقم عليها دليل وعدم الانخداع بكثرة القائلين بفكرة ما أو بشهرتهم، لأن الحق مستقل عن القلة والكثرة والشهرة لا تعني العصمة من الخطأ ومن هنا فإن على الباحث أن يفحص كل ما يقرأ ولا يسلم بكل ما قرره غيره بل عليه أن يفكر ويدرس ويوازن بين الآراء .

الهوامش والتعليقات:

1- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، ط1، القاهرة، 1982م، ص123-124.

2- محمد سيد فهمي، وأمل محمد سلامة، البحث الاجتماعي والمتغيرات المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2011م، ص35.

3- غريب عبد السميع غريب، البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والامبيريقية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1/ الإسكندرية، 1998م، ص6.

4- حماد ملاح الغزالي، علم الاجتماع، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، 1981م، ص88.

5- محمد سيد فهمي، امل محمد سلامة، مرجع سابق، ص61.

6- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، شركة الجديد للطباعة والنشر ، ط5، طرابلس ، ليبيا، 1999م، ص70.

7- عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، بنغازي، 1971م، ص 82.

8- علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، 1996م، ص161.

9- محمد الجوهري، وآخرون، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، مطابع سجل العرب، ط2، 1979م، ص290.

10- غريب أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ط3، الإسكندرية، 1994م، ص 115.

11- محجوب الفايدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م، ص 94، 95.

12- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص18.

13- هاجر خروبي، اهداف البحث العلمي وأهميته للمجتمع، المرسال 2016م.موقع انترنت

14- محمد عبدالفتاح العشماوي، حسن عبدالله غزال، طرق ومناهج البحث العلمي، منشورات كلية التجارة جامعة المنوفية، المنوفية، 2010م، ص9.

15- عمر محمد التومي، مرجع سابق، ص15.

16- جمال الدين عبدالحميد احمد، علم اجتماع المعاصر، دار النهضة العربية للنشر بيروت، 1982م، ص50.

17- عبدالاله فرح، صحيفة المثقف، العدد 4196، 2018م.

18- صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص65.

19- محمد السيد فهمي، أمل محمد سلامة، مرجع سابق، ص302.

20- سلطان بلغيث، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، 2009م، ص315.

21- غسان زكي بدر، الموضوعية في ابحاث علم الاجتماع، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر، العدد الرابع، 1981م، ص89.

22- سلطان بلغيث، مرجع سابق ص ص323-324.

23- عبدالباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 28.

24- ماثيو جيدبير، منهجية البحث العلمي، ترجمة الملك الأبيض، موقع دليل الباحث في موضوعات البحث. موقع انترنت.

المصادر والمراجع:

1- جمال الدين عبدالحميد احمد، **علم اجتماع المعاصر**، دار النهضة العربية للنشر بيروت، 1982م.

2- حماد ملاح الغزالي، **علم الاجتماع**، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، 1981م.

3- سلطان بلغيث، **مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد3، 2009م.

4- صلاح قنصوه، **الموضوعية في العلوم الإنسانية**، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص65.

5- عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبه، ط1، القاهرة، 1982م.

6- عبدالاله فرح، **صحيفة المثقف**، العدد 4196، 2018م.

7- علي محمد، **مقدمة في البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، 1996م.

8- عمر محمد التومي الشيباني، **مناهج البحث الاجتماعي**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، بنغازي، 1971م.

9- غريب أحمد، **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، ط3، الإسكندرية، 1994م.

10- غريب عبد السميع غريب، **البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والامبيريقية**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 1998م.

11- غسان زكي بدر، **الموضوعية في أبحاث علم الاجتماع**، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر، العدد الرابع، 1981م.

12- ماثيو جيدبير، **منهجية البحث العلمي**، ترجمة: الملك الابيض، موقع دليل الباحث في موضوعات البحث. موقع أنترنت

13- محمد الجوهري، وآخرون، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، مطابع سجل العرب، ط2، 1979م.

14- محمد سيد فهمي، وأمل محمد سلامة، **البحث الاجتماعي والمتغيرات المعاصرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2011م.

15- محمد عبدالفتاح العشماوي، حسن عبدالله غزال، **طرق ومناهج البحث العلمي**، منشورات كلية التجارة، جامعة المنوفية، المنوفية، 2010م.

16- محجوب الفايدي، **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م.

17- مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**، شركة الجديد للطباعة والنشر ، ط5، طرابلس ، ليبيا، 1999م.

18- هاجر خروبي، **أهداف البحث العلمي وأهميته للمجتمع**، المرسال 2016م.موقع انترنت